

القضاء الجزائري يفتح مجددا أكبر قضية فساد مالي خلال نظام بوتفليقة

صابر بليدي

تمت محاكمته العام 2015، حيث نطقت المحكمة بعقوبة 18 عاما سجنا نافذا، إلى جانب عدد من الكوار والشخصيات التي كانت في محيطه، في حين أفلتت عدة شخصيات سامية في السلطة، قدمت على أنها استقادات كثيرا من المزايا التي كان يقدمها الرجل، في صورة تذاكر سفر وطاقات بنكية. ويبدو أن الملف مرشح لأن يعرف منعرجات جديدة، في ظل تراجع بعض المتهمين عن إفاداتهم السابقة، التي نكروا أنهم أرغوا على الإذلاء بها من أجل توريث الرجل الأول في المجمع، وهو ما يكرس ملاسبات غامضة أحيطت بالقضية وأسماها المتهم الأول بـ"تصفية الحسابات السياسية".

المحاكمة الجديدة قد تكشف حقائق تطل مسؤولين على صلة بالمجمع أفلتوا من العقاب بحماية السلطة السابقة

وذكر المتهم عبدالحفيظ شاشورة، وهو المدير العام المساعد المكلف بالأمم بجمع خليفة سابقا لدى استجوابه، أنه لم يسبق أن قام بسحب ونقل أموال دون سندات قانونية وتسليمها لخليفة، وأنه تعرض لضغوط من قبل أطراف كانت تريد الإطاحة بالمسؤول الأول على هذا المجمع. وأضاف "طبيعة مهامه ليست لها علاقة بتسيير الأموال، إنما تتمثل في توجيه الأعيان المكلفين بنقل الأموال من الشركات، وأنه لم يتلق أي أوامر من طرف المتهم الرئيسي في القضية لنقل وتسليم أموال دون أي سندات أو وثائق قانونية وتحويلها لوجهات مجهولة.

في لائحة الشهود، واكتفى بعضهم بتقديم إفاداتهم مكتوبة لهيئة المحكمة وعدم الحضور للجلسات التي جرت العام 2015. ومازال الرجل الأول في الملف عبدالمؤمن خليفة يصر في رده على أسئلة قاضي المحكمة الاتنين والأحد على أن القضية تنطوي على تصفية حسابات سياسية بسبب مواقفه المعارضة لنظام بوتفليقة، وانحيازه للمرشح الرئاسي في انتخابات 2004 على بن فليس.

وأضاف "لقد تم تعمد تصفية المجمع رغم أن الاختلالات المسجلة كانت قابلة للإصلاح والمعالجة، وأنه خلال مغادرته إلى بريطانيا ترك في حسابات المصرف الذي يملكه نحو 90 مليون دولار، لا يعلم لحد الآن وجهتها ولا في ما أنفقت". وتابع "القضية برمتها مفتعلة من أصلها، والنظام السابق هو من تحامل على بكل مؤسساته الرسمية، من مؤسسة الرئاسة إلى الوزارة إلى الضبطية القضائية.. فساد النظام وقتها هو السبب في قضيتي، وهو المسؤول عن كل تلك الهالة والدعاية ضدي".

وجاءت إعادة فتح الملف بعد قبول المحكمة العليا للطعن المقدم من طرف النيابة، وعدد من المتهمين في الملف، وينتظر إعادة الاستماع للأطراف المعنية في ما يتعلق بالتهمة الموجهة إليهم وهي جنائية تكوين "جماعة اشترار والتزوير في محررات مصرفية والإفلاس والسرقة والاحتيال وخيانة الأمانة والتزوير في محررات مصرفية والنصب"، فضلا عن جرائم جنائية أخرى.

وكان مالك المجمع، الذي شكل قوة مالية واقتصادية في البلاد، عند نهاية التسعينات ومطلع الألفية، قد هاجر إلى بريطانيا للإفلات من الملاحقات القانونية التي فتحت ضده من طرف السلطة المختصة، وتمت استعادته من عام 2013.

الجزائر - فتح القضاء الجزائري مجددا قضية مجمع الخليفة، وذلك بعد خمس سنوات من صدور الأحكام النهائية في حق الضالعين فيها، حيث تأتي هذه المحاكمة بحضور عبدالمؤمن خليفة المدير العام السابق لمجمع خليفة المتهم الرئيسي وبحضور 11 متهما آخرين. ويرى مراقبون أن هذه المحاكمة قد تفتح المجال أمام ظهور حقائق جديدة قد تطل مسؤولين سامين كانوا على صلة بالملف، غير أنهم أفلتوا من العقاب من خلال حماية سلطة الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة لهم.

واستأنفت في مجلس قضاء البلدية جنوبي العاصمة الجزائرية أطوار المحاكمة الجديدة لملف المجمع، الذي يعتبر أحد أكبر ملفات الفساد التي تمت معالجتها خلال العشرية الأخيرة، والتي كسدت الخزينة العمومية نحو خمسة مليارات دولار، كما تم حل المجمع المكون من مصرف وشركة طيران وقناة تلفزيونية مهاجرة وخدمات نقل وتحلية مياه البحر. ويأتي فتح الملف من جديد رغم صدور أحكام نهائية في حق ضالعين فيه، بالموازاة مع معالجة القضاء الجزائري لعدد من ملفات الفساد المالي والاقتصادي، ثبت فيها ضلوع شخصيات ورموز كبيرة من نظام الرئيس السابق بوتفليقة.

ويبدو أن القضاء الجزائري يصد إعادة النظر في تفاصيل الملف المذكور، في ظل إفلات عدد من الأسماء النافذة من العقاب بسبب الحماية التي كان يوفرها النظام لعناصره، حيث ظل أمثال الرجل الأول في المركزية النقابية عبدالمجيد سيدي سعيد، والوزير السابق المسجون عمار غول، والأمين العام السابق لحزب جبهة التحرير الوطني جمال ولد عباس،

رئيس حركة النهضة وخصومه يلجأون إلى الإعلام لحسم الخلافات الداخلية

الغنوشي يذكي صراع الصلاحيات والبرامج مع سعيد



يستبق الاستحقاقات المقبلة بالترويج لنفسه

ان تبقى القيادة والقرار لشخص، لذلك من البيهي أن نرى هذه الخلافات في العلن وفي الإعلام".

وأضافت كراي في تصريح لـ "العرب" أن "الغنوشي ربما هو من طلب الحوار على التلفزيون الرسمي وذلك في سياق ردة فعل، وعلى عجل، بعد أن تم إبلاغه بمرور شخص آخر (المكي) في قناة تلفزيونية أخرى وهو يتمسك برأيه لذلك جاء على عجل وقام بهذا الحوار"، موضحة أن "إجاباته لم تكن مستجيبة للأسئلة باعتبار أن خروجه كان يستهدف التواصل لإبلاغ ما يمكن قوله".

وفي سياق آخر، سعى الغنوشي وفقا لمراقبين من خلال هذا الحوار إلى البحث عن مشروعية في الشارع أو تحسين صورته خاصة وأنه طرح العديد من المبادرات التي تؤشر على استمرار النزاع على الصلاحيات مع الرئيس قيس سعيد.

وقال الغنوشي "لا بد من بحث مبادرات تقسيم الأراضي الدولية على الشباب ومنح قروض للاستثمار، المطلوب في تونس توزيع الأراضي على الشباب وهذا يستحق إرادة سياسية"، مضيفا أن "البلاد ما زالت في حاجة إلى التوافق وتعميق وتحذير العيش المشترك (...) طرحا قبل الثورة ولانلنا نطرح مشروع مصالحة وطنية شاملة لا تقصي أحدا وهذا ممكن لتعطي تونس متخفة من الأحقاد".

وكان سعيد قد طرح في وقت سابق مبادرة من أجل المصالحة الجزائرية مع رجال الأعمال، لكن الغنوشي أوضح أن المصالحة الوطنية تشمل مما اقترحه الرئيس التونسي.

وفي هذا الإطار علقت كراي أن "الغنوشي يحاول أن يتماهى مع قيس سعيد الذي يمكنه الشباب من الصعود إلى الرئاسة (...) ولكن السيد الغنوشي ينسى أنه هو من ساهم طيلة 10 سنوات في أن يبرز صوت وشخص سعيد (...) لماذا لم يقدم الغنوشي ما تحدث عنه البارحة (الأحد) للشعب التونسي منذ 2011.. ليس هناك سؤال عن ذلك ومن يجاسب".

ورجحت مصادر أن الغنوشي هو من طلب اللقاء على التلفزيون الرسمي بعد إبلاغه بان للقيادي البارز عبداللطيف المكي مرورا إعلاميا مساء الأحد في قناة أخرى خاصة. وفي هذا الصدد، قالت المحللة السياسية فاطمة كراي إن "النهضة باتت مثل كل الأحزاب لديها اشتقاقات وخلافات خاصة عندما يغيب العدو الوهمي والهدف الموحد فإن الخلافات تهب هذا الحزب (...) أيضا المرحلة التي قاد فيها الغنوشي الحزب وصلت إلى نهايتها حيث لم يعد مقبولا في حزب يدعي أنه ديمقراطي، وهو لا يوجد ديمقراطية في هذه الأحزاب خاصة عندما يتمركز القرار بيد شخص واحد،

تحولت القنوات التونسية ليلة الأحد/الاثنين إلى ساحة يُصفي فيها قياديو حركة النهضة الإسلامية خصوماتهم، وذلك بعد خروج رئيسها راشد الغنوشي في حوار مع التلفزيون الرسمي وجه فيه أكثر من رسالة للمناهضين له داخل الحركة وخارجها، وتزامن ذلك مع خروج مماثل للقيادي البارز ووزير الصحة السابق عبداللطيف المكي في حوار مع قناة خاصة.

صغير الحيدري

بلغ نقطة اللاعودة، وأن الغنوشي يصد ربح الوقت لمواجهة تحركات "مجموعة المة" التي تعارض بشدة ترشحه لرئاسة الحزب مجددا.

ورد الغنوشي بطريقته على رسائل مجموعة المة، حيث أكد أنه "يؤملي استقواء البعض بالإعلام ويجب أن يعود النقاش إلى بيت النهضة"، وزاد بقوله "منخرطو النهضة مصدر شرعيتها لا الإعلام".

ويثير هذا الرد تساؤلات عما إذا كان الغنوشي والمواصون له ينوون معاقبة القيادات الغاضبة خاصة أنها تزامنت مع استمرار تشتت "الصقور" بالغنوشي وبقائه، وذلك في سلسلة تصريحات أدلى بها رئيس مجلس الشورى عبدالكريم الهاروني الذي كان قد قدم مبادرة يائسة تستهدف استرضاء الجميع والإبقاء على الغنوشي رئيسا للحزب لسنتين على الأقل.

وعن إمكانية معاقبة المناهضين للتمديد للغنوشي، قال القيادي في الحركة وعضو "مجموعة المة" زبير الشهودي "إن هذا الكلام فارغ (...) النهضة لها مؤسساتها وسلطانها على غرار مجلس الشورى وهي جهة تقديرية وهناك هيئات أخرى تأديبية، يعني من يتحدث عن عقوبات هو كلام ليس له أي معنى".

وأضاف الشهودي في تصريح لـ "العرب" أن "خروجه (الغنوشي) للإعلام يؤكد أنه لم يقدر على استيعاب الخلافات داخل النهضة"، موضحا أن "مجموعة المة ستفكر في الأيام المقبلة في رد (...) اعتقد أنه سيكون هناك رد مضموني في الأيام المقبلة"، في إشارة إلى تصريحات الغنوشي ومواصلته المطالبة في علاقة بعقد مؤتمر الحزب الحادي عشر.

ورجحت مصادر أن الغنوشي هو من طلب اللقاء على التلفزيون الرسمي بعد إبلاغه بان للقيادي البارز عبداللطيف المكي مرورا إعلاميا مساء الأحد في قناة أخرى خاصة. وفي هذا الصدد، قالت المحللة السياسية فاطمة كراي إن "النهضة باتت مثل كل الأحزاب لديها اشتقاقات وخلافات خاصة عندما يغيب العدو الوهمي والهدف الموحد فإن الخلافات تهب هذا الحزب (...) أيضا المرحلة التي قاد فيها الغنوشي الحزب وصلت إلى نهايتها حيث لم يعد مقبولا في حزب يدعي أنه ديمقراطي، وهو لا يوجد ديمقراطية في هذه الأحزاب خاصة عندما يتمركز القرار بيد شخص واحد،

تونس - يعكس خروج رئيس حركة النهضة الإسلامية راشد الغنوشي والقيادي البارز في الحركة عبداللطيف المكي في حوارين تلفزيونيين مساء الأحد، رغبة ملحة تحدد كليهما في نقل مركزتهما الداخلية الدائرة بشأن التمديد للغنوشي في رئاسة الحركة من عدمه إلى الإعلام.

ووجه الغنوشي خلال حوار له مع التلفزيون الرسمي العديد من الرسائل في علاقة بالصراع داخل الحزب وخارجيه وكذلك في سياق علاقته برئيس الجمهورية قيس سعيد، حيث بات رئيس النهضة الذي يرأس أيضا البرلمان التونسي في نفس الوقت يبحث عن مشروعية في الشارع خاصة في ظل الحديث عن فرضية ترشحه لرئاسة تونس في الانتخابات المقبلة.



زبير الشهودي

خروج الغنوشي للإعلام يؤكد عززه عن قض الخلافات النهضة

ولكن الغنوشي نفى ذلك قائلا "لا أفكر حاليا في الترشح لل لرئاسة ولا لرئاسة حركة النهضة مرة أخرى"، موضحا أنه "تألم" بسبب احتماء المناهضين له داخل حزبه بالإعلام في مواجهته. وتزامن حوار الغنوشي مع ظهور إعلامي آخر في قناة خاصة (التاسعة) مع القيادي البارز في النهضة ووزير الصحة السابق عبداللطيف المكي الذي لم يتوان هو الآخر في تمرير رسائل الغنوشي، حيث أكد أنه لا يستبعد الاستقالة من الحزب.

ويأتي هذا الظهور المتزامن لقيادي النهضة في وقت كانت فيه الحركة الإسلامية أكثر الأحزاب انتقادا للإعلام وأدائه، وهو ما يثير الكثير من نقاط الاستفهام وفقا لمراقبين خاصة أن حلفاء النهضة اليوم، ولاسيما ائتلاف الكرامة، يحاولون السيطرة على الإعلام. وقال المكي خلال حوار مع قناة "التاسعة" الخاصة، إن "استقالاتي من النهضة ليست مستحيلة (...) وهي أبغض الحلال"، موضحا "ليس صحيحا أن الشيخ راشد الغنوشي أنقذنا من السجن ومن السيناريو المصري (...) بل هو نقطة ضعف النهضة". وتأتي هذه التصريحات في وقت يبدو فيه الصراع داخل الحركة الإسلامية قد

فرنسا تعود إلى الصديق المغربي لترميم علاقتها بالعرب والمسلمين

بسوريا والعراق وتركيا، والتي تتطلب حسب تقرير لوزارة الداخلية، مقارنة شاملة لمعالجتها بتنسيق مع المصالح الأجنبية والقطاعات المعنية والفعاليات الأخرى، باعتبارها أولوية قصوى في الاستراتيجية الوطنية التي اعتمدها المغرب كإفحة الإرهاب ومصادر تمويله.

وفي سياق تعاطي المغرب مع الإرهاب، قالت وزارة الداخلية في تقرير أعدته في إطار رصد منجزاتها برسم السنة المالية 2020، وتقديم ميزانيتها برسم سنة 2021، إن عدد المقاتلين الأجانب ضمن التنظيمات الإرهابية في بؤر التوتر، يشكل أحد أهم التحديات، علما أن هؤلاء يسعون إلى التسلل إلى بلدانهم بغية تنفيذ عمليات إرهابية، وكذلك تشجيع إنشاء خلايا نائمة تمكن من ضمان استمرار نشاط هذه التنظيمات الإرهابية. وفي الوقت الذي استعادت فيه فرنسا مجموعة أطفال من أبناء المتطرفين الفرنسيين المحتجزين في مخيمات واقعة تحت السيطرة الكردية في سوريا، فقد شجعت السلطات المغربية النساء المتواجرات في منطقة النزاع على العودة لأنهن لم يحاربن، إذ أكد عبدالحق الخيام، مدير المكتب المركزي للأبحاث القضائية (الجهان الأمني المغربي لمكافحة الإرهاب) عن إطلاق استراتيجية لإعادة النساء والأطفال المغاربة من بؤر التوتر، مشيرا إلى أن أولئك النسوة لم ينتقلن إلى تلك البؤر للقتال وإنما لمراقبة أزواجهن.

وبناء عليه، يرى مراقبون أن التصحيح الذي قام به مكارون يتقاطع مع رؤية المغرب للإسلام ومقاربه لمحاربة الفكر المتطرف، وهذا ما يبدو جليا في الزيارة التي قام بها وزير أوروبا والشؤون الخارجية الفرنسي إلى معهد محمد السادس لتدريب المرشدين والمرشدات في الرباط الذي أنشاه العاهل المغربي في 2015 ولقائه مع وزير الشؤون الإسلامية أحمد التوفيق.

وأظهرت باريس عزمها ترحيل كل أجنبي متطرف وذلك بعد الحادثتين الإرهابيتين التي شهدتها فرنسا مؤخرا. ويرى مراقبون أن فرنسا، التي تحتضن أكبر جالية مسلمة في أوروبا، دفعت ثمن احتضانها للعديد من الموالين لتيار الإسلام السياسي ما جعلها تراجع سياساتها حيال الإسلاميين، وتعتزم قيادة حملة كبيرة ضدهم.

وأكد مصدر دبلوماسي لـ "العرب"، أنه إلى جانب ملف قضايا الإسلام، بحث الوزير الفرنسي التعاون الأمني مع المسؤولين المغربية في محاربة الإرهاب ومواجهة الفكر المتطرف، إلى جانب ملف الهجرة غير القانونية، خصوصا وأن كلا البلدين يواجهان معضلة إعادة عائلات الجهاديين الذين تم أسرهم أو قتلهم في سوريا والعراق.

وفي هذا الإطار شدت السلطات المغربية على أنها منتشلة بوضعية أفراد عائلات المقاتلين المغربية المتواجدين

محمد ماموني العلوي

الرباط - اختتم وزير أوروبا والشؤون الخارجية الفرنسي، جون إيف لودريان زيارته إلى المغرب الاتنين والتي تطرقت إلى العديد من الملفات وفي مقدمتها قضايا التطرف والإرهاب والهجرة غير النظامية والتنسيق الأمني بين البلدين وذلك على خلفية الهجمات التي هزت فرنسا مؤخرا.

ويرى مراقبون أن زيارة لودريان التي انطلقت الأحد لشرح موقف بلاده من "التطرف الإسلامي" وذلك بسبب التشنج الذي عرفته علاقات باريس بعدد من العواصم العربية مؤخرا، في أعقاب حوادث إرهابية شهدتها فرنسا كانت دوافعها رسوما كاريكاتيرية نشرتها صحيفة شارلي إيبدو الساخرة بشأن النبي محمد وأنها الرئيس إيمانويل مكارون.

وأكد لودريان، خلال مؤتمر صحافي مشترك مع وزير الشؤون الخارجية والتعاون الأفريقي والمغربية المقيمين بالخارج، ناصر بوريطة، عقب مباحثات أجريها الاتنين، أن حرب فرنسا "ليست ضد الإسلام الذي يحترمه، بل ضد الإرهاب والأيديولوجيات المتطرفة"، مضيفا أنه "من الطبيعي العودة إلى الأصدقاء مثل المغرب في الأوقات الصعبة".

وقالت الباحثة في العلوم السياسية، شريفة لموير لـ "العرب"، إن "زيارة وزير الخارجية الفرنسي للمغرب في هذه الظرفية بالذات هي محاولة لتخفيف من التوتر الذي أحدثته تصريحات الرئيس الفرنسي الأخيرة ضد المسلمين.. وكان إعلان وزارة الخارجية الفرنسية قد أكد على أن الزيارة تتمحور حول تعزيز التعاون الثنائي، خاصة وأن برنامجها يشمل لقاءات مع شخصيات دينية وأمان رمزية".

وكان المغرب قد أدان بشدة "الإمعان" في نشر رسوم الكاريكاتير المسيئة للنبي محمد (ص)، واستنكرت الملكة عبر بلاغ لوزارة الخارجية، "هذه الأفعال التي تعكس غياب النضج لدى مقترفيها"، مجددة التأكيد على أن حرية الفرد تنتهي حيث تبدأ حرية الآخرين ومعتقداتهم، كما أدانت كل أعمال العنف الظلمية والهجمية التي ترتكب باسم الإسلام.



لودريان: حربنا ليست ضد الإسلام الذي نحترمه